رؤساء أجهزة التقاعد والتأمينات الاجتماعية في دول مجلس التعاون يقررون:

إنشاء صندوق استثماري لمؤسسات التقاعد والتأمينات

التوصية بتوسيع الزيارات الاستطلاعية بين مسؤولي التقاعد في الدول الأعضاء.

● الرياض: عماد درويش

استضافت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالرياض خلال الفترة من (٢٣-٢٤) من ذي القعدة عام ١٤٢٨هـ أعمال الاجتماع السابع لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء أجهزة التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية.

محافظ التأمينات الاجتماعية خلال الجلسة الافتتاحية

وقد أوضح وزير العمل معالي الدكتور غازي بن عبدالرحمن القصيبي في كلمة الافتتاح التي ألقاها نيابة عنه محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية سليمان بن سعد الحميد، أن هذه الاجتماعات تأتي في إطار مسيرة التعاون والعمل الجاد التي بدأتها مؤسسات التقاعد والتأمينات الاجتماعية في دول المجلس منذ سنوات بدعم ورعاية من قادة دول المجلس، وكان من ثمارها صدور النظام الموحد لمد الحماية التأمينية لمواطني دول المجلس، وهي الخطوة التي تجعل دول المجلس تأتي في المرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوروبي في تطبيق مثل هذا النظام المتقدم. كما أود أن أؤكد دعم حكومة خادم الحرمين الشريفين وتشجيعها لجميع أوجه التنسيق والتكامل بين أجهزة التقاعد والتأمينات الاجتماعية بدول المجلس بما يخدم مصلحة شعوب دول المنطقة.

كما أوضح معالي الأستاذ سليمان بن سعد الحميد، محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، أن جدول أعمال الاجتماع يضم العديد من الموضوعات، ومنها متابعة تطورات تطبيق النظام الموحد لمد الحماية التأمينية لمواطني دول المجلس العاملين في غير دولهم في أي دولة عضو في المجلس، خصوصًا بعد تكامل صدور التشريعات لتطبيق النظام من الدول الأعضاء، وذلك انطلاقًا من العزيمة الصادقة في تحقيق رغبة أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس في توفير الطمأنينة والاستقرار لبناء المنطقة.

ويعد تاريخ بداية اجتماعات رؤساء مؤسسات التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية حديثًا نسبيًا، حيث لم يتبلور إلا قبل سنوات قليلة في شكل اجتماع سنوي دوري ليمثل تنظيمًا وتطويرًا لتاريخ طويل من التعاون والتنسيق بين أجهزة التأمينات والتقاعد بدول المجلس، إلا أن معطيات ذلك الاجتماع السنوي سبقته بسنوات، لا سيما أن هناك تحديات كبيرة تنتظر شعوب المنطقة، لتكون أكثر قدرة على أن تتولى دورًا أهم في تنفيذ عمليات التنمية الضخمة

- الموافقة على توصيات الندوة الدورية الخاصة لأجهزة التقاعد والتأمينات الاجتماعية
- وزير العمل: الدول الخليجية في المرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوروبي في تطبيق نظام مد الحماية التأمينية
- محافظ المؤسسة العامة للتقاعد: مسرورون بما تحقق من إنجاز حتى الآن

في منطقة تعد أهم مصادر الطاقة في العالم وأكثرها حساسية اقتصاديًا واستراتيجيًا وأن الوفاء بمتطلبات هذه التحديات لا يتحقق إلا بتوفير منظومة متكاملة من خدمات التأمين الاجتماعي تتحقق لها خصائص الجودة والكفاية والاستقرار، وأن تكون متاحة للمواطن الخليجي للحصول عليها أينما عمل في الدول الأعضاء.

ويأتي توحيد التشريعات وتطبيقات أنظمة التأمين الاجتماعي في دول المنطقة، ليمثل هدفًا يتطلع الجميع إليه، بحيث يصبح المواطن الخليجي يتنقل للعمل بين دول المنطقة تحت مظلة تأمينية موحدة يحقق من خلالها مكاسب لا أن يفقد بسببها حقوقًا، وفي ذلك دعم لمسيرة الوحدة بين دول المنطقة.

وتعد الدول الخليجية حديثة العهد بهذه الصناعة، وتعد المجتمعات الخليجية ناشئة في مجال ثقافة التأمين الاجتماعي، وهو ما يتطلب من الدول الأعضاء جهودًا مضاعفة لترسيخ أطر هذه الصناعة، وجعلها أحد عوامل النهضة والتنمية، وهذا لا يتحقق إلا ببذل الجهود، وتنمية العنصر البشري وتدريبه والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة، وتفعيل التعاون والتنسيق المشترك

رؤساء الوفود خلال جلسة الاجتماع

والاستفادة من الخبرات المتبادلة بين دول المجلس.

إن الخلل القائم في هيكلة سوق العمل في منطقة الخليج العربية وطبيعة بنية اقتصاداتها ومواردها المالية المتقلبة وخصائص مجتمعاتها النامية الشابة يلقي بظلاله على دور أنظمة التأمين الاجتماعي بدول المنطقة، وينبئ بتغيرات كبيرة قادمة ما يزيد من حجم التحديات والواجبات الملقاة على مؤسسات التأمين الاجتماعي والتقاعد ما يدعوها إلى ضرورة الاستعداد والتهيئة لمقابلة ذلك عبر بناء القدرات الذاتية والمحافظة على حقوق المشتركين لديها وتنميتها، وبسط مظلة التأمين الاجتماعي كحق وطني لجميع الفئات المستهدفة بها.

تزامن انعقاد هذا الاجتماع مع الدورة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهذا التزامن يرفع من سقف التطلعات ويزيد من الشعور بالحاجة إلى تقديم المزيد من الاستحقاقات الوطنية التي تنتظرها قيادات المنطقة وشعوبها من مؤسسات التقاعد والتأمينات الاجتماعية.

كما أوضح معالي محافظ المؤسسة العامة للتقاعد الأستاذ محمد بن عبدالله الخراشي، أن جدول أعمال الاجتماع حافل جدًا بالعديد من المواضيع المهمة جدًا، والتي تتعلق بتنفيذ توجهات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، خصوصًا ما يتعلق منها بمد الحماية التأمينية، وأعتقد أن ما تم تحقيقه من إنجاز حتى الآن نأمل أن يرقى إلى تطلعات القادة، ومن المؤكد أن ما تم اتخاذه من ترتيبات ساعدت في شمول مواطني دول المجلس بمظلة مد الحماية، ونحن مسرورون بذلك، ونعتقد أن البرنامج بحاجة إلى متابعة حثيثة حتى يؤتي ثماره. ومن بين المواضيع التي تم مناقشتها مواضيع تتعلق بالاستثمار، وتوسيع نطاق برنامج مد الحماية التأمينية ليشمل مواطني دول المجلس العاملين في المنظمات الخليجية وكان الاجتماع فرصة لتبادل الآراء حول الأنشطة الأخرى، ومنها ما قامت به المؤسسة العامة للتقاعد مؤخرًا بتنظيم ندوة عن دور الرقابة وأحرزت نجاحًا كبيرًا، وأقرت توصياتها خلال الدورة الحالية لاجتماعات الدول الأعضاء.

ونعتقد أن استمرار عقد مثل هذه الندوات يعزز من تبادل الخبرات في هذا المجال. كما تم خلال الاجتماع مناقشة إنشاء صندوق خليجي موحد لاستثمار أموال مؤسسات التقاعد والتأمينات الاجتماعية، ويتعلق بدراسة الأطر التي يمكن من خلالها التعاون بين الدول الخليجية في مجالات الاستثمار، ولكن ما زال الموضوع تحت الدراسة فهو بحاجة إلى إيضاح كثير من الجوانب التي تحيط الموضوع، وخصوصًا التنفيذية، ولكن هناك اهتمام بالموضوع. ومن بين الموضوعات التي أولاها المشاركون عنايتهم الخاصة تطوير أداء أعمال مؤسسات التقاعد، وأن ترقى بمستوى خدماتها إلى المستويات المتوقعة منها، وهناك رغبة شديدة من كل المؤسسات أن يتم تطوير خدماتها وتحسينها إلى المستوى الذي يخدم المتقاعدين والمشتركين بكل عناية. ومن المواضيع التي لقيت ترحيبًا كبيرًا، برنامج تبادل الزيارات والخبرات وهو برنامج متاح، وهناك برامج تدريبية تقيمها المؤسسات كل على حدة، وفق احتياجاتها ورغباتها، وبما يخدم أهدافها. وهناك اهتمام كبير من الدول الأعضاء بتوحيد أنظمة التقاعد، وهناك تشابه كبير في أنظمة التقاعد بين الدول الأعضاء وتقارب، ونأمل أن يتم ضمن الإطار العام للتنسيق بين الدول الأعضاء في هذا المجال، والذي سيكون له الأثر الكبير في تحقيق تطلعات أصحاب الجلالة والسمو قادة الدول الأعضاء، كما سيحقق مزيدًا من النتائج الإيجابية التي سيلمسها أبناء المنطقة وشعوبها.

وفي ختام الاجتماع أصدر المجتمعون عددًا من التوصيات وهي على النحو التالي:

• بعد استعراض التقرير السنوي للجنة الفنية الدائمة لأجهزة التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وخصوصًا فيما يتعلق بشأن تطورات تنفيذ قرار المجلس الأعلى في دورته الـ٢٥ الخاصة بمد الحماية التأمينية لمواطني دول المجلس العاملين في غير دولهم في أي دولة عضو في المجلس، وبعد الاطلاع على محاضر اجتماعات اللجنة الفنية الدائمة، والتي أشارت إلى اكتمال منظومة الأدوات التشريعية اللازمة لتطبيق نظام مد الحماية التأمينية، حيث استكملت الدول الأعضاء إصدار تشريعاتها المتعلقة بهذا الشأن، وأوصى المجتمعون بسرعة إنهاء الإجراءات اللازمة للتطبيق من فتح الحسابات البنكية وغيرها قبل نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٨.

• توسيع نطاق الزيارات الاستطلاعية للمختصين في أجهزة التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية للدول الأعضاء في مجلس التعاون لتشمل إقامة أنشطة للتعريف بنظام مد الحماية للعاملين في غير دولهم.

• تكليف اللجنة الفنية لدراسة الأطر الخاصة بالاستثمار بإعداد تصور متكامل لإنشاء الصندوق الاستثماري المشترك يشمل الإطار العام بكيفية إنشائه.

• الموافقة على توصيات الندوة الدورية الخامسة لأجهزة التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية بعنوان «دور الرقابة الداخلية في أجهزة التقاعد والتأمينات الاجتماعية».

محافظ المؤسسة العامة للتقاعد خلال جلسات الاجتماع

جانب من الحضور والوفود المشاركة

• رفع برقيات شكر إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وولي عهده الأمين، حفظهما الله، وصاحب المعالي وزير العمل رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على استضافة الاجتماع السابع لرؤساء أجهزة التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وشكر المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية على حسن الاستقبال والحفاوة والضيافة للوفود المشاركة والإعداد المتميز لعقد الاجتماع، ما كان له عظيم الأثر في نجاحه.

وفي ختام الاجتماع وجهت الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة الدعوة إلى رؤساء أجهزة التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية في دول الخليج لحضور الاجتماع الثامن بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

أفاد الأستاذ فهد بن عبدالرحمن الهويمل، مساعد محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للشؤون التأمينية، أن التوصيات تصب في اتجاه مد الحماية التأمينية لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية العاملين في غير دولهم، وهي خطوة ستسهل إجراءات التطبيق، خصوصًا بعد صدور الأدوات التشريعية، كما أن اقتراح إنشاء صندوق استثماري مشترك يعد خطوة مهمة، ولكنها ما زالت قيد البحث والدراسة، وترك لكل مؤسسة اتخاذ ما تراه مناسبًا من إجراءات لتنفيذ أساليب الرقابة. ونتطلع إلى عقد الاجتماع الثامن في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام المقبل، وتم مناقشة جميع المواضيع

الوفد السعودي خلال الاجتماع السابع لرؤساء أجهزة التقاعد والتأمينات الاجتماعية

المدرجة على جدول الأعمال، ولكن لم يتم مناقشة موضوع توحيد أنظمة التقاعد فما زال الوقت مبكرًا لبحث ذلك، كما أن الأنظمة المطبقة في الدول الأعضاء حديثة، وتحتاج إلى بعض الوقت لتأخذ الشكل النهائي، ويمكن بحث هذا الموضوع في المستقبل.

كما أوضح الأستاذ حمد بن عبدالله العطية، مدير عام الهيئة العامة للتقاعد والمعاشات في دولة قطر، أن الاجتماع فرصة سانحة للوقوف على ما تم إنجازه في مجال مد الحماية التأمينية، وتبادل الخبرات، وتنفيذ قرارات أصحاب الجلالة والسمو في مجال مد الحماية التأمينية، حيث صدر في دولة قطر قانون لمد الحماية، وهو مطبق على جميع مواطني أبناء دول المجلس العاملين في دولة قطر. وهناك، أيضًا، العاملون القطريون في دول المجلس، كما أن التوصيات المتخذة توصيات جيدة ومثمرة تسهم في تطوير آليات عمل المؤسسات المعنية بالتقاعد. ومن بين إنجازات هذا الاجتماع طرح موضوع إنشاء الصندوق الاستثماري للتقاعد والتأمينات في دول المجلس، والذي نتطلع إلى أن يتم إنجازه في الوقت المناسب.

كما أفاد الأستاذ صالح بن ناصر العريمي، مدير عام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في سلطنة عمان، بأن الاجتماع كان فرصة لمناقشة عدد من القضايا التي تهم أبناء المجلس، وخصوصًا في إطار العمل الاجتماعي التأميني المشترك، وبالرغم من أن هذا الاجتماع لم يعقد إلا قبل ٧ سنوات فقط، إلا أن هناك الكثير من الإنجازات التي تحققت من خلال الأمانة العامة لمجلس التعاون منذ زمن طويل، ويكتسب هذا الاجتماع أهمية خاصة، نظرًا لصدور نظام مد الحماية التأمينية، والذي يقضي بأن تمد كل دولة مظلتها التأمينية لأبنائها العاملين في دول المجلس العاملين في غير دولهم، واتخذ القرار من أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، ولكي ينفذ يجب إصدار اللوائح المنظمة، حيث يطبق بشكل ثنائي بين دولتين هما دولة العامل والدولة التي يعمل بها العامل، وهناك التزامات، ولتنفيذه كان لابد أن توضع الأرضيات الملائمة، وسررنا لما اطلعنا عليه من إنجازات اتخذتها الدول الأعضاء في هذا الجانب، وأصبحت الدول جاهزة للتنفيذ.

كما يكتسب هذا الاجتماع أهمية إضافية تتمثل فيما تم مناقشته من اللجنة الفنية الدائمة فيما رأته من موضوعات مهمة لمناقشتها ومنها الدورة التي أقيمت، مؤخرًا، في المملكة حول دور الرقابة الداخلية في أجهزة التقاعد والتأمينات الاجتماعية، إضافة إلى مناقشة عدد من المواضيع. ومن أهم ما تم مناقشته خلال الاجتماع إنشاء الصندوق الاستثماري لمؤسسات التقاعد، والذي سيكون له وضع مميز في الدول الأعضاء، ولكن ما زال الموضوع بحاجة إلى المزيد من الدراسة، ولذلك فقد جاء الاجتماع في توقيت مناسب، إذ يتزامن مع اجتماعات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس في دولة قطر. كما نأمل أن يسهم الاجتماع في اتخاذ المزيد من القرارات التي تحقق تطلعات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، ويعود بالخير والنفع على أبناء المنطقة وشعوبها.

كما وصف الأستاذ حسين بن علي الشمراني، مدير إدارة الموارد البشرية في الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الاجتماع بالمهم، ويكتسب أهمية كبيرة، إذ يأتي في أعقاب اتخاذ القرار التاريخي لأصحاب الجلالة والسمو قادة الدول الأعضاء بمد الحماية التأمينية، لتشمل جميع أبناء دول المجلس، وهو ما يسهم في تنفيذ خطوات عملية تعود بالخير على مواطني الدول الأعضاء. كما أن لهذا الاجتماع أهميته التي يكتسبها من طبيعة المواضيع التي يناقشها، والتي تعد ذات مساس مباشر بالإنسان في منطقة الخليج العربية، وهو العصب الحقيقي للتنمية الشاملة التي تعيشها الدول الأعضاء.

وشهدت فعاليات الاجتماع عددًا من اللقاءات والحوارات الثنائية المشتركة بين رؤساء أجهزة التقاعد والتأمينات الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما قامت الوفود المشاركة بعدد من الفعاليات، حيث أعد برنامج خاص لأعضاء الوفود المشاركة. ■

التقاعد بين نظرتين

ابتهال السامرائي

تتفاوت أنظار الناس إلى التقاعد تفاوتًا كبيرًا، فمنهم من يعده مجالًا رحبًا للانعتاق من العمل وأعبائه، والانطلاق في فضاء من الترويح عن النفس، بممارسة نشاطات اجتماعية تبعث السعادة والبهجة، وفرصة سانحة لتحقيق نجاحات متميزة طالما حلم المتقاعد بتحقيقها.

ومنهم من ينظر إليه نظرة تشاؤم وتوجس، وكأنه بداية النهاية لنشاط الإنسان وحياته!

وللأسف تغلب هذه النظرة الأخيرة على عالمنا العربي، في حين تشيع النظرة الأولى التفاؤلية في بلاد الغرب.

ففي أوروبا وأميركا تولي الحكومات والجمعيات المتقاعدَ أهميةً ورعايةً كبيرة، لجعله عنصرًا فاعلًا ومنتجًا في المجتمع، بدل أن يخلد إلى الدعة والكسل والإحباط، ويستفيدون من خبرته الطويلة والعميقة في الحياة بتوظيفها في مجال الاستشارات.

من ذلك، مثلًا، ما تقوم به ديب هانيمان، وهي سيدة أميركية ناشطة في مجال دعم المتقاعدين، تترأس جمعية معروفة باسم: «تقاعد من أجل هدف»، تعمل من خلالها على تحفيز المتقاعدين على الانخراط في الأعمال التطوعية والاجتماعية الخيرية، وتشجيعهم على البدء بمشاريعهم الخاصة، وذلك من خلال عقد دورات تدريبية عملية، وإلقاء محاضرات تثقيفية، وإقامة نشاطات متنوعة تدعم أهداف الجمعية، منطلقة في أعمالها من قناعتها بأن التقاعد تحرُّر حقيقي من الالتزامات الوظيفية، وفرصة للتفرغ لتحقيق الطموحات التي حالت مشاغل العمل دون تحقيقها.

أما في بلادنا فتكاد تكون هذه النظرة الإيجابية غائبة، إذ يغلب في ثقافتنا السائدة النظر إلى التقاعد على أنه نهاية مشوار العطاء، وتسيطر على المتقاعدين هواجس الخوف من العزلة والفراغ وانحسار المكانة في المجتمع.

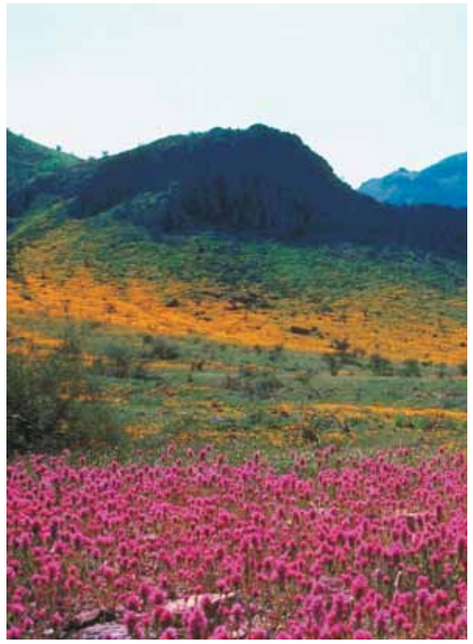

وإذا ما ذُكر التقاعد عندنا فأول ما يتبادر إلى أذهاننا الوضع المادي للمتقاعد، وحاجته إلى الراتب التقاعدي، متناسين ما هو أهم وأولى، وهو حاجة المتقاعد إلى الدعم النفسي، وإلى ما ينشطه ويعزز دوره في المجتمع، وما يزيد الثقة في نفسه بأنه قادر على العطاء والنفع ما دام قلبه ينبض بالحياة.

ولا ريب أن المؤسسة العامة للتقاعد في السعودية، وهي الجهة المسؤولة عن شؤون المتقاعدين، لا تقصر في مد يد العون إلى ما يقرب من مليون مستفيد، فقد بلغ مقدار ما أنفقته منذ إنشائها في عام ١٣٧٨ هـ وحتى الآن نحو ١٩٠ ألف مليون ريال، على حَسَب الوثائق المتوافرة لدى المؤسسة. ولكن هل تكون بذلك قد لبَّت كل ما يحتاج إليه المتقاعد؟!

إن الموازنة بين العطاء المادي المقدم في المؤسسة للمتقاعد والنشاط الاجتماعي المتاح له، يقنعنا بضرورة تفعيل دور المتقاعدين على المستوى الاجتماعي والثقافي، بإتاحة فرص اللقاء والتواصل فيما بينهم، وإقامة ندوات واجتماعات خاصة بهم، والعمل على الاستفادة من خبراتهم المهنية في مجال الاستشارات في الدوائر الحكومية والخاصة، سعيًا إلى تغيير نظرة المجتمع السلبية السائدة عن هذه المرحلة المهمة من حياة الإنسان. ■